



الجوع، والأمن الغذائي، والتغذية في خطة التنمية لما بعد عام 2015

ورقة قضايا للمشاورة غير الرسمية مع أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي، والمزمع انعقادها في

11 فبراير/شباط 2013.

المحتويات

2	موجز للرسائل الرئيسية.....
3	باتجاه خطة التنمية لما بعد عام 2015
3	الهيكليات والعمليات.....
4	المشاورات المواضيعية التي تقودها الأمم المتحدة.....
6	الدروس المستمدة من العملية الحالية للأهداف الإنمائية للألفية
8	الاتجاهات والتحديات.....
9	السياسات، والاستراتيجيات، والعمليات الجارية.....
11	الدعائم الأساسية لخطة التنمية لما بعد عام 2015
11	نطاق خطة التنمية لما بعد عام 2015.....
12	تركيز أكبر على التغذية
13	ضمان نهج شامل للأمن الغذائي
14	تحسين الحوكمة وحقوق الإنسان
15	العناصر الأولية للرصد
15	الغايات والمؤشرات

1- في خصائص إطار التنمية لما بعد عام 2015:

- الحرص على أن يكون الإطار الجديد للتنمية مختصراً وسهل الفهم: يجب أن يكون إطار التنمية لما بعد عام 2015 مبسطاً، وشفافاً، وقابلاً للقياس، ويسهل التعريف به. ويتوفر دعم واسع النطاق لمواصلة اعتماد عدد محدود من الأهداف، والغايات الملموسة، والكمية، والمحددة زمنياً، والمؤشرات المصاحبة لها كتلك الواردة في تحدي الأمين العام "للقضاء على الجوع".
- يجب أن يكون الإطار شاملاً وأن ترتبط أهدافه بإجراءات عملية. مع البناء على الإطار القائم للأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن ينطبق إطار التنمية لما بعد عام 2015 على جميع البلدان، على أن يسمح لبلدان مختلفة (أو مجموعات من البلدان) بتحديد أهدافها استناداً إلى ظروفها الخاصة. وينبغي أن يكون تحديد الأهداف مرتبطاً باستراتيجيات تنفيذ تعالج الأسباب المعقدة والكامنة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.
- ينبغي وضع نهج شامل لاستئصال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. إن الإجراءات الإيجابية في مجالات الزراعة، والأغذية، والتغذية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقضايا الفقر، والصحة، والمياه والمرافق الصحية، ورعاية الأم والطفل، والاستدامة البيئية، وتغير المناخ، والقدرة على التحمل، والإنصاف، كما تسهم مساهمة مباشرة في كل هذه القضايا. لذا، فإن الأهداف المستقبلية في الإطار الجديد للتنمية يجب أن تعكس الطبيعة المتداخلة والمتعددة التخصصات التي تتسم بها القضايا الكامنة والحلول الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية الجيدة للجميع.

2- معالم الإطار الجديد للتنمية:

- الالتزام السياسي والحوكمة الجيدة على المستويات كافة يشكّلان عنصرين رئيسيين للحدّ من انعدام الأمن الغذائي، والجوع، وسوء التغذية. ويجب أن يتعرّز ذلك من خلال توطيد الملكية الوطنية، واعتماد مزيد من النهج الصريحة القائمة على الحقوق، وتعزيز أطر المساءلة المحددة زمنياً.
- أهمية التغذية. ينبغي تعزيز الأهداف والإجراءات اللازمة لمعالجة شواغل التغذية، مع التشديد على أهمية النظام الغذائي المتوازن إضافةً إلى استهلاك الطاقة الغذائية (وهو أحد المقاييس المعتمدة في الهدف الحالي للحدّ من الجوع)، وبخاصة للنساء في العمر الإنجابي، والرضع والأطفال. كذلك، ينبغي التصدي للتحدي المزوج المتمثل في معالجة النقص في التغذية من جهة، والزيادة في الوزن والسمنة من جهة أخرى. ومجالات العمل الرئيسية تشمل معالجة النظم الغذائية غير المستدامة، والنقص في الحصول على مياه شرب آمنة، وقلة النظافة والصرف الصحي، ودعم النساء في جميع السياقات لإرضاع أطفالهن خلال الأشهر الستة الأولى.

- زيادات مستدامة في إنتاج الأغذية. إن التنامي السريع والوافر لعدد سكان العالم يفضي إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية. لذا، من الضروري تحقيق النمو المستدام والتنوع في إنتاج الأغذية، مع إيلاء أهمية خاصة إلى إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة في سياق التوسع الحضري السريع، وتغيّر المناخ، وتضاؤل الموارد الطبيعية، وازدياد التنافس على هذه الموارد.
- بناء نُظُم غذائية مستدامة. يجب أن يتوافق إنتاج الأغذية مع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية. فثلث الأغذية المنتجة في العالم يُهدَر أو يُفقد بسبب تلفه، وتضرره ولأسباب أخرى. بالتالي، إن الاستفادة القصوى مما هو متاح – وبخاصة التنوع البيولوجي المحلي واستخدام المدخلات من قبيل المياه على نحو أكثر فعالية – وما نحصد وننتجه أصلاً، سوف يسهّل أكثر عملية توفير الأغذية وتوظيف عدد أكبر من السكان، والتقليل من الآثار على النظم الإيكولوجية.
- الاستثمار لحماية الأشد ضعفاً. إن الاستثمارات في الحماية الاجتماعية رئيسية لضمان توفير الدعم للأشد ضعفاً، بما في ذلك من خلال تحويلات مستهدفة وتدخّلات أخرى، مع تعزيز التنمية البشرية في الوقت ذاته وإرساء أسس النمو في الأجل الطويل.

باتجاه خطة للتنمية ما بعد عام 2015

الهيكلية والعمليات

في عام 2000، حدّد قادة المجتمع العالمي رؤيةً مشتركة للتنمية بشكل إعلان الألفية الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة. والأهداف الإنمائية للألفية التي استتبع الإعلان وفرت معالم هامة لجهود التنمية على الصعيدين العالمي والوطني. ونظراً إلى اقتراب مدة انتهاء الأهداف الإنمائية للألفية عام 2015، يتزايد الاهتمام بما يجب أن يحصل بعد هذا التاريخ، وهو ما يُشار إليه في هذه الوثيقة "بخطة التنمية لما بعد عام 2015".

وبناءً على طلب الدول الأعضاء، ومن خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة، أنشأ الأمين العام هيكلية وعمليات لدعم التوصيات المتصلة بخطة التنمية لما بعد عام 2015. والعناصر الهامة تشمل فريق عمل منظومة الأمم المتحدة، وفريق رفيع المستوى من الشخصيات المرموقة يتشارك في رئاستها كلّ من الرئيس Susilo Bambang Yudhoyono من إندونيسيا؛ والرئيس Ellen Johnson Sirleaf من ليبيريا؛ ورئيس الوزراء David Cameron من المملكة المتحدة.

وتقضي مهمة فريق عمل منظومة الأمم المتحدة بتنسيق التحضيرات على نطاق المنظومة، واقتراح صيغة موحّدة وخارطة طريق لتحديد خطة الأمم المتحدة للتنمية، وذلك بالتشاور الوثيق مع البلدان الأعضاء ما بعد عام 2015. ¹ وتُلب إلى الفريق الرفيع المستوى، المؤلّف من ممثلين عن البلدان الأعضاء، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، تقديم

¹ تقرير فريق عمل منظومة الأمم المتحدة: "المستقبل الذي نريد للجميع" يشكّل مرجعاً رئيسياً للعملية كلّها.

المشورة والتوصيات ورفع تقرير إلى الأمين العام في مايو/أيار 2013. وبالتالي، سوف تتوفر المعلومات للتقرير اللاحق الذي سوف يرفعه الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين في سبتمبر/أيلول 2013.

المشاورة المواضيعية التي تقودها الأمم المتحدة

دعماً لإعداد خطة التنمية لما بعد عام 2015، جرى تنظيم عدد من المشاورات الوطنية، والإقليمية، والعالمية. وهي تتضمن أحد عشر حواراً مواضيعياً عالمياً. وتوفّر هذه المشاورات حيزاً لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة (الحكوميين وغير الحكوميين) للتعبير عن آرائهم كخبراء، ومقترحاتهم، وتحليلاتهم، وتطلّعاتهم في ما يخص خطة التنمية لما بعد عام 2015. ومن شأن نواتج هذه المشاورات المواضيعية أن تكون ذات فائدة وتأثير في المناقشات التي ستجري قبل انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة حول خطة التنمية لما بعد عام 2015 في سبتمبر/أيلول 2013.

وتتشارك منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في قيادة المشاورات المواضيعية العالمية حول "الجوع، والأمن الغذائي، والتغذية"²، بالتعاون الوثيق مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي، والممثل الخاص للأمين العام للأمن الغذائي والتغذية. وتماشياً مع المشاورات المواضيعية الأخرى، تقضي الأهداف بتحديد الدعائم الرئيسية المحتملة لخطة التنمية لما بعد عام 2015، وذلك بالاستناد إلى: الدروس المستمدّة من تصميم أهداف التنمية ذات الصلة وتنفيذها (بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية)؛ والاتجاهات والتحديات الناشئة؛ والنواتج المتأتية عن عمليات جارية أخرى؛ والسياسات والاستراتيجيات المتفق عليها على الصعيد العالمي؛ والنهج الأولية لرصد التنفيذ.

المشاورة المواضيعية العالمية حول الجوع، والأمن الغذائي، والتغذية، تُنظّم في ثلاث مراحل:

- 1- مشاورات عبر الإنترنت على نطاق عالمي، تنشّطها الفاو بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي، ويستضيفها المنتدى العالمي للأمن الغذائي والتغذية³؛
- 2- مشاورات غير رسمية من المزمع أن تعقدها الفاو بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي مع أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي في 11 فبراير/شباط 2013؛
- 3- مشاورات رفيعة المستوى تستضيفها حكومتا إسبانيا وكولومبيا، من المزمع عقدها في مدريد في أوائل أبريل/نيسان 2013.

² المشاورات المواضيعية الأخرى تتمحور حول عدم المساواة، والصحة، والتربية، والنمو والعمالة، والاستدامة البيئية، والحوكمة، والنزاع والهشاشة، وديناميكية السكان، والطاقة، والمياه والمرافق الصحية. لمزيد من المعلومات، أنظر www.worldwewant2015.org

³ جرت المشاورات المواضيعية عبر الإنترنت بقيادة منظمة الفاو وبرنامج الأغذية العالمي بين 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 و10 يناير/كانون الثاني 2013. وأثارت هذه المشاورات أكثر من 270 مساهمة من مجموعة متنوّعة من المجهيين بما في ذلك آراء وردت من الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والهيئات المهنية، ومجموعات ذات المصلحة، والقطاع الخاص، والأفراد. وكان النطاق الجغرافي لهذه المشاورات واسعاً إذ شمل جميع البلدان في معظم الأقاليم، شمالاً وجنوباً، المتقدّمة والنامية منها.

وقد وُضعت وثيقة القضايا هذه لتيسير المرحلة الثانية: أي المشاورة التي تستضيفها الفاو بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي مع أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي. ومن شأن هذه المشاورة الثانية أن تصقل القضايا الناشئة، وأن تقترح رسائل أولية بشأن الجوع، والأمن الغذائي، والتغذية مُستنبطة من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لدعم الإطار الجديد لما بعد عام 2015.

وتولّف هذه الوثيقة المساهمات الواردة من عدد من المصادر. وهي تستند إلى العديد من التصريحات العالمية التي توفّر توصيات للحدّ من الجوع، وضمان الأمن الغذائي والتغذوي. وتشمل، من بين غيرها، بيان لأكويلا المشترك بشأن الأمن الغذائي العالمي عام 2009، والإعلان الصادر عن القمة العالمية حول الأمن الغذائي عام 2009، والإطار الشامل للعمل الذي وضعه فريق المهام الرفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمي (2010)، والإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية الذي أقرّته لجنة الأمن الغذائي العالمي عام 2012، وتصريحات متنوّعة في سياق قمة ريو + 20، بما في ذلك التحدّي الذي أطلقه الأمين العام "للقضاء على الجوع". كما تستند إلى المشاورة عبر الإنترنت التي ييسرتها الفاو بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي⁴، والتي ورد من خلالها المزيد من الآراء والأدلة من الباحثين، والأوساط الأكاديمية، والمفكرين، ووثائق مواقف أعدّها المجتمع المدني، وهيئات مهنية، ووكالات الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، وقد أتى البعض منها في السياق الخاص بالخطة الناشئة لما بعد عام 2015. وكلّ ما تقدّم يطرح شواغل معاصرة وأفكاراً محدّدة مفيدة لصياغة خطة التنمية لما بعد عام 2015.

ويتبع التقرير في تنظيمه الهيكلية والتوجيهات التي وفّرتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لمختلف المشاورات المواضيعية العالمية، وبخاصة من أجل:

- تجميع الدروس المستمّدة من الأهداف الإنمائية للألفية المصممة وتنفيذها
- تحديد الاتجاهات، والتحديات، وسيناريوهات المستقبل التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار لدى صياغة الإطار لما بعد عام 2015
- النظر في النواتج الناجمة عن عمليات أخرى جارية أو مُنجزة حديثاً، بما في ذلك الدروس المستمّدة من الأهداف، والسياسات، والاستراتيجيات القطاعية
- تحديد الدعائم الأساسية الممكنة لخطة ما بعد عام 2015
- النظر في العناصر الأوليّة لرصد التنفيذ

ويسلّط هذا التقرير الضوء على القضايا الرئيسية، التي قد يتركز عليها اهتمام الجمهور والسياسات، من بين الجوانب العديدة لقضايا الجوع، والأمن الغذائي، والتغذية. كما أنه تم إبراز مجالات التوافق في الآراء، وأشير إلى المجالات التي تحتاج إلى مزيد من النقاشات. ويشكّل هذا الموجز الدقيق مساهمة أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي في المناقشة غير الرسمية.

⁴ يمكن إيجاد المداولات الكاملة للمشاورة عبر الإنترنت (أكثر من 400 صفحة) على الموقع www.fao.org/fsnforum/post2015/

الدروس المستمدة من العملية الحالية للأهداف الإنمائية للألفية⁵

فيما ننظر في ما قد يكون عليه إطار الخطة لما بعد عام 2015، قد تشكل الأهداف الإنمائية للألفية والدور الذي اضطلعت به نقطة انطلاق مفيدة. كما أن الأدبيات المتوافرة والمشاورات عبر الإنترنت بشأن الجوع، والأمن الغذائي، والتغذية تكرر عناصر عديدة وردت في النقاش الأوسع نطاقاً حول الأهداف الإنمائية للألفية، وتسلط الضوء على الدروس الخاصة بكل قطاع.

وتتفق مختلف المصادر والآراء على ما تتسم به الأهداف الإنمائية للألفية من قيمة وأهمية إجمالية. فقد شكلت هذه الأهداف محركاً هاماً لتشجيع الحكومات والجهات العاملة في مجال التنمية والتنمية على تركيز دعمهم على إجراء تحسينات في مجالي التنمية البشرية والحد من الفقر، وليس فقط على النمو الاقتصادي، بما في ذلك إيلاء الاهتمام اللازم والمرحّب به للجوع وسوء التغذية.

وقد رفعت الأهداف الإنمائية للألفية مستوى الوعي في صفوف السياسيين، والجمهور، والإعلام، ومؤسسات الأعمال، وعبأت الإجراءات حول العالم دعماً للحد من الفقر وتحقيق التنمية البشرية. كما أنها وسّعت المحادثات العالمية بشأن التنمية، وحددت أحكامها، وولدت رؤيةً مشتركة. وثمة دليل على أنها نجحت في دفع البلدان المتقدمة اقتصادياً إلى إيلاء اهتمام أكبر إلى الدول الفقيرة. ومن المقبول عامةً أن هذا أفضى إلى التزامات أكبر بتوفير موارد للتنمية، وإلى تركيز دقق المساعدات في البلدان في أمس الحاجة إليها. علاوةً على ذلك، تمّ التركيز على نحو أكثر وضوحاً على استئصال الفقر المدقع والجوع كهدف شامل في السياسات الخاصة بالمساعدة في التنمية.

ويُعتَبَر أن العنصر الأكثر جاذبيةً في الأهداف الإنمائية للألفية يكمن في خطتها الدقيقة والواضحة، وهيكلتها المبسّطة، وإطارها لرصد التقدم، ومجالات الإنجاز التي تسلط عليها الضوء. ولا تقتصر الأهداف الإنمائية للألفية على تحديد الأهداف العامة بل تتعداها لتحديد غايات كميةً ومحددةً زمنياً، بما يتيح قياس التقدم المحرّز والتعرّف إلى الثغرات. ويتوفّر دعم واسع لنقل مواطن القوة هذه إلى أي مجموعة تالية من أهداف التنمية. بالتالي، يجب أن يكون الإطار الجديد للتنمية مبسّطاً، وشفافاً، وقابلًا للقياس، وسهل التعرّف به.

ومقابل مواطن القوة هذه المعترف بها، تلقى هذه الأهداف انتقادات قائمة منذ وقت طويل تتعلق بعدد من العيوب والثغرات الظاهرة في التصميم. فالملاحظات الأكثر اتساقاً التي وردت في مختلف البحوث، ووثائق المواقف، والمشاورات عبر الإنترنت تشير إلى ما يلي:

(1) إن الفصل بين غايات قائمة بحد ذاتها تخصّ الجوع، والتغذية، والصحة، والمياه، والتربية— ما يعكس عمل مختلف وكالات الأمم المتحدة— ساهم إلى حدّ بعيد في التنفيذ المجزأ للغايات، وهذا ما أثبط النهج المتسقة والمتعددة

⁵ تجدر الإشارة إلى أن هذه الدروس المستمدة تنطبق على نطاق واسع على الإطار العام للأهداف الإنمائية للألفية، والعملية المرتبطة بها، وليس بشكل خاص على الأهداف الأكثر اتصالاً بالجوع، والأمن الغذائي، والتغذية.

القطاعات الضرورية لتحقيق تحسينات أكبر وأكثر استدامةً في مجالي الأمن الغذائي والتغذية. وإن استخدام إطار متكامل رفيع المستوى يُظهر أدوار مختلف القطاعات قد يسهّل الإجراءات المتسقة والمتعددة القطاعات، وهي جميعها ضرورية إنما أي إجراء وحده لا يكفي لتحقيق غايات الأمن الغذائي والتغذية.

(2) ثمة شاغل بأن الأهداف الإنمائية للألفية تحدّد الغايات إنما ليس الوسائل. *لكان أدأونا أفضل لو رُبطت خطة التنمية باستراتيجيات التنفيذ منذ البداية.* ووفقاً للتصميم الحالي لهذه الأهداف، فإنها تتطرق إلى أعراض الفقر ونقص التنمية، إنما تتجاهل بمعظمها الأسباب الأعمق. وهذا قد يؤدي إلى تركيز مفرط على التخفيف من هذه أعراض بالاستناد إلى المعونة عوضاً عن إيجاد حلول مستدامة وطويلة الأجل للتنمية.

(3) ومن المسلمّ به أنه لا يمكن أن تلاقي عملية الأهداف الإنمائية للألفية نجاحاً أكبر لو ترافقت بمستوى أعلى من الملكية الوطنية والمساءلة، مع ترسيخ الأهداف والغايات في نهج قائم على الحقوق. ولطالما كان المجتمع المدني صريحاً في نداءاته لاعتماد نهج قائم على الحقوق إزاء أهداف التنمية المستقبلية، حيث يتعيّن على الحكومات أن تعتمد إطاراً تشريعياً يتماشى مع تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في الغذاء.

(4) ولا يجب أن يقتصر الإطار الجديد للتنمية على البلدان النامية. وثمة توافق في الآراء ناشئ بأننا بحاجة إلى خطة عالمية للتنمية تنطبق على الجميع، إنما تسمح لبلدان مختلفة (أو مجموعات من البلدان) أن تكيف استراتيجياتها حسب ظروفها الخاصة. وإن نهجاً عالمياً يشكل شرطاً أساسياً لإحراز تقدّم ملحوظ على صعيد التحديات العالمية من قبيل التنمية المستدامة وتغيّر المناخ.

(5) وتمّ انتقاد الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة خلال المشاورة عبر الإنترنت، لتركيزها على النواتج في حين لم تتطرق على نحو ملائم إلى القضايا الاجتماعية الكامنة. فال مساواة الجنسين، بما في ذلك تحسين استهداف النساء وتمكينهنّ، وبخاصة في مجال الزراعة ومبادرات التنمية الاقتصادية ذات الصلة، تُعتَبَر ضروريةً لتسريع التقدّم في الحدّ من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وينبغي أيضاً إيلاء انتباه خاص إلى المجموعات السكانية المهمّشة. وقد أجرى "منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية" استعراضاً مكتيبياً حول التقارير الوطنية للأهداف الإنمائية للألفية في 25 بلداً (أفريقيا، وأميركا اللاتينية، وآسيا، والمحيط الهادئ) من أجل تحديد مدى الأخذ في الاعتبار قضايا الشعوب الأصلية. ومع بعض الاستثناءات القليلة، لم يتم إشراك الشعوب الأصلية/أو أخذها في الاعتبار بصورة خاصة في تصميم، وتنفيذ، ورصد سياسات موضوعة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.⁶

<http://social.un.org/index/IndigenousPeoples/CrossThematicIssues/MDGs.aspx> ⁶

الاتجاهات والتحديات

ويجب أن يقرّ الإطار الجديد بالتغيرات التي شهدتها العالم منذ وضع الأهداف الإنمائية للألفية عام 2000. وينبغي أن يعترف الإطار لما بعد عام 2005 بهذه الاتجاهات المهمة، وأن يستجيب لها. واستناداً إلى المشاورة عبر الإنترنت ومراجعة الأدبيات على السواء، فإن الاتجاهات والتحديات الرئيسية التالية مهمة لتحديد سياق إطار مستقبلي للتنمية:

ما زال الجوع وسوء التغذية يشكّلان تحديين رئيسيين. ويبقى مستوى انتشار سوء التغذية والجوع في العالم مرتفعاً على نحو غير مقبول. وتشير تقديرات الفاو إلى أن حوالي 870 مليون شخص (12.5 في المائة من سكان العالم أو شخص من كل ثمانية أشخاص) ما زالوا يعانون نقصاً في التغذية في الفترة 2010-2012 مقارنةً مع أكثر من مليار شخص في الفترة 1990-1992. ويعاني طفل من بين كل ثلاثة أطفال دون الخامسة من العمر في البلدان النامية (171 مليون طفل) من توقّف نموه بسبب نقص التغذية المزمن. ويؤثر سوء التغذية المتّسم بنقص المغذيات الدقيقة أو "الجوع المستتر" على حوالي ملياري شخص (أكثر من 30 في المائة من سكان العالم) مع ما ينطوي على ذلك من انعكاسات خطيرة على الصحة.

ورغم التحسينات التي طرأت في عدد من البلدان المنفردة، تباطأ التقدّم الإجمالي للحدّ من الجوع وسوء التغذية على نحو ملحوظ منذ الفترة 2007-2008. إنما في ظلّ إرادة سياسية كافية، فإن غاية الهدف الإنمائي للألفية المتمثلة في خفض عدد انتشار نقص التغذية في العالم النامي إلى النصف بحلول سنة 2015 إنما هي غاية في متناول اليد.

وفي الوقت ذاته، تضاعفت معدّلات السمّنة خلال السنوات الثلاثين الماضية. ويُعدّ 43 مليون طفل دون الخامسة من العمر من ذوي الوزن الزائد، في حين تمسّ السمّنة حوالي 500 مليون شخص بالغ، وبشكل متزايد في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، حيث تتراوح عواقبها ما بين ازدياد خطر الوفاة المبكرة ووجود ظروف صحية مزمنة وخطيرة منها ازدياد نسبة انتشار الأمراض غير السارية. وهذا العبء المزدوج المتمثل بنقص التغذية والتغذية الزائدة على السواء يسلط الضوء على التحديات الرئيسية التي يواجهها تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي.

إن التنامي السريع والوافر لسكان العالم يزيد الطلب على الأغذية. من المتوقع أن يزداد عدد سكان العالم من 7 مليارات اليوم إلى 9 مليارات بحلول عام 2050، ويُتوقّع أن تحصل كل هذه الزيادة تقريباً في أقل البلدان نمواً. وفي ظلّ ارتفاع المداخل، والعمولة والتوسّع المدني، تتغيّر النظم الغذائية؛ ويتنامى الطلب بصورة خاصة على المنتجات الحيوانية التي يستوجب إنتاجها موارد كثيفة. وحسب تقديرات الفاو، فإن هذه العوامل تعني أن الإنتاج العالمي للأغذية يجب أن يزداد بنسبة 60 في المائة ليتمكن من تلبية الطلب على الأغذية والوقود الحيوي بحلول عام 2050.

النظم الغذائية والزراعية تشهد تغيّرات كبيرة، بما في ذلك في تنظيم الأسواق الزراعية وأسواق الأغذية بما أن تكامل سلسلات الإمداد وتنظيمها يولّد فرصاً جديدة لمنتجات الأغذية. وتنشأ خطة هامة للبحوث والتنمية لنمو الإنتاجية، مع التشديد على قدرة أكبر على التحمّل. وعلاوة على ذلك، تزداد الاستثمارات الخاصة في الزراعة في البلدان النامية، كما تظهر نماذج شراكات ابتكارية بين القطاعين العام والخاص، ونماذج أعمال تؤثر على توافر الأغذية

والوصول إلى المنتجين والمستهلكين على السواء. وتتحول أجزاء ملحوظة من الأراضي الزراعية من إنتاج الأغذية إلى إنتاج الوقود الحيوي في حين ترتفع المحاصيل النقدية في ظلّ تغيير هيكليات السوق. وتستدعي هذه التطورات إيجاد توازن ملائم بين الأغذية والمحاصيل النقدية، على الصعيد المحلي أيضاً، حتى لا يتقوّض مستقبل الأمن الغذائي.

وبموازاة ذلك، تقوم تحديات عديدة في وجه استقرار واستدامة النظام الغذائي العالمي، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي كنتيجة للضغوط على الموارد الطبيعية. فالنظم الإيكولوجية في العالم والتنوع البيولوجي يتعرّضون لضغوطات كبيرة بفعل الاستغلال المفرط والتدهور. كما أن الأراضي المنتجة وغيرها من الموارد الطبيعية المنتجة تشهد تدهوراً بيئياً متزايداً. وخلال السنوات الأربعين الماضية، أصبح حوالي 30 في المائة من الأراضي المحصولية في العالم (1.5 مليار هكتار) غير منتج. وكذلك، تنخفض مستويات المياه الجوفية بسبب استخدامها المفرط. فمن دون إدارة جيدة للموارد الطبيعية، سوف نضّر كثيراً بالتقدّم المحرّز حتى الآن ونؤدّي إلى إفقار الأجيال القادمة.

وتظهر تأثيرات تغيير المناخ في كافة أنحاء العالم. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، فإن حوالي 70 في المائة من الكوارث باتت متصلة اليوم بالمناخ، بعد أن كانت بنسبة 50 في المائة منذ عقدين من الزمن. وتتفاقم تأثيرات هذه الكوارث بفعل الإدارة غير المستدامة للموارد الطبيعية. وتؤدي أنماط الطقس المتقلّبة هذه إلى تقلّبات سنوية في مستويات الإنتاج بصفة متزايدة، وتساهم في ارتفاع أسعار الأغذية وتقلّبتها؛ وغالباً ما تفضي الأحداث المناخية القصوى إلى أزمات غذائية حادة. ومن المرجّح أن تتفاقم الأحداث المتصلة بتغيير المناخ في السنوات القادمة، في حين من المتوقع أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى خفض مستويات الإنتاجية الزراعية في مناطق كبيرة من العالم النامي.

وقد ظهرت عوامل خطر مهمة أخرى. وارتبطت الأزمات المالية والاقتصادية في الفترة 2008-2009 بازدياد انعدام الأمن الغذائي، وارتفاع مستوى الجوع وسوء التغذية. كما أن التوسع المدني السريع (والذي نجم في جزء كبير منه عن الهجرة من الريف إلى المدن، وغالباً ما ارتبط بتقلّص الفرص الاقتصادية في سبل العيش التقليدية في الأرياف) ولّد طبقة واسعة وجديدة من مشتري الأغذية الفقيرة، الذين يتأثرون إلى حدّ كبير بارتفاع الأسعار ومخاطر أخرى. وفي ظلّ هذا السياق السريع التطور، لا يجب أن تعتمد خطة التنمية الجديدة لما بعد عام 2015 نهج "الأعمال كالعادة"، بل يطلب أصحاب المصلحة في كافة أنحاء العالم وضع نهج ابتكاري.

السياسات، والاستراتيجيات، والعمليات الجارية

وعلى الصعيد العالمي، طرأت تطورات سياسية أخيرة دعماً للإجراءات الرامية إلى تحقيق مستوى أعلى من الأمن الغذائي والتغذوي. وتسعى هذه التطورات إلى تعزيز التماسك السياسي والسياساتي، والتطابق، والتنسيق، والتعاون بين قطاعات الأغذية، والزراعة، والصحة وقطاعات أخرى. ويتمّ الإقرار بأن لجنة الأمن الغذائي العالمي ولجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية تشكلان منتدبين رئيسيين على الصعيد الدولي، تُناقش فيهما تدابير السياسات المتصلة بشواغل الأمن الغذائي والتغذية. ويُقرّ بأن الإعلانات المتأتية عن هذين المنتدبين تمثّل مصالح مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وإن التحدي الذي أطلقه الأمين العام خلال مؤتمر ريو+20 للقضاء على الفقر يعزّز الحاجة إلى اتخاذ إجراءات مشتركة.

وبصورة خاصة، أقرّ الإعلان الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو (ريو+20) عام 2012 "بأهمية وفائدة وجود مجموعة من أهداف التنمية المستدامة" التي "يجب أن تتسق مع خطة الأمم المتحدة الإنمائية لما بعد عام 2015 وأن تُدمج فيها". وقد تشكلت مجموعة عمل مفتوحة لوضع مقترحات من أجل صياغة أهداف التنمية المستدامة والاتفاق عليها.

وتتمّ مراجعة الأطر العالمية القائمة التي تعالج شواغل الأمن الغذائي والتغذية كمدخلات لورقة القضايا هذه. وتشمل هذه الأطر إطار العمل المحدّث الشامل الصادر عن فريق المهام للأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمي، والإطار الاستراتيجي العالمي الصادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي وفريق الخبراء الرفيع المستوى المنبثق عنها والمعني بالأمن الغذائي والتغذية. وتجري أدناه مناقشة مضمون بعض التوصيات المختارة في السياسات.

وقد وجّهت مبادرات رئيسية أخرى الانتباه الدولي لمعالجة شواغل التغذية على نحو أفضل، وضمان التعاون بين التخصصات، بما في ذلك حركة الارتقاء بمستوى التغذية، ومبادرة الأمم المتحدة للشراكة (الجهود المتجددة لمكافحة الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال)، وخطة التنفيذ الشاملة الصادرة عن منظمة الصحة العالمية بشأن تغذية الأم، والرضع، وصغار الأطفال. وقد انخرطت مؤخراً منظومة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية في برنامج بحوث حول الزراعة للتغذية والصحة.⁷ وعقب المؤتمر الدولي المشترك بين الفاو ومنظمة الصحة العالمية حول التغذية عام 1992، ينعقد مؤتمر متابعة حول التغذية في روما. ومن المتوقع أن تدعم نواتج هذا المؤتمر تحديد أهداف التغذية بدقة أكبر في خطة التنمية لما بعد عام 2015.

والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي، ومصائد الأسماك، والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، والخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني والتي تمّ التفاوض بشأنها بين البلدان الأعضاء في كافة أنحاء العالم تُعتَبَر وثائق مرجعية هامة بالنسبة إلى سياسات وبرامج أكثر إنصافاً، وقائمة على الحقوق، وتتسم بالمساءلة توضع لتحقيق الأمن الغذائي للجميع.

إضافةً إلى ذلك، اتّخذ مانحون دوليون سلسلةً من الالتزامات لتعزيز دعمهم للأمن الغذائي، ولتحسين الإنتاجية الزراعية والتغذية. وهي تشمل الالتزامات المقطوعة في إطار مبادرة لأكويلا للأمن الغذائي عام 2009، ولاحقاً في إطار التحالف الجديد للأمن الغذائي والتغذية عام 2012. ويوصى بأن تعكس الوثائق النهائية الخاصة بخطة لما بعد عام 2015 هذه الالتزامات الجوهرية والبناء عليها.

كذلك، فإن الاستنتاجات الواردة في البحوث ووثائق المواقف التي تمّ النظر فيها، بدعم من المعلومات المسترجعة من المشاورة عبر الإنترنت حول الصحة، والأمن الغذائي، والتغذية، تركّز على أهمية وضع الاستدامة البيئية وقيود الموارد في قلب خطة التنمية لما بعد عام 2015. وثمة دعوة قوية لتوحيد عمليات متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية

⁷ <http://www.a4nh.cgiar.org/>

للألفية، مع تحديد أهداف التنمية المستدامة التي دعا إليها مؤتمر ريو +20. وبصورة عامة، تأكدت أهمية العمل باتجاه التماسك السياسي والسياساتي، والتوافق، والتنسيق، والتعاون لدى صياغة خطة التنمية لما بعد عام 2015 في مراجعة للأحداث والمطبوعات الأخيرة، وفي المساهمات في المشاورة عبر الإنترنت. وقد تمّ تشديد خاص على تحديد الإجراءات التي تترك التأثير الأكبر على الحدّ من الجوع، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، وبخاصة على الصعيد المحلي.

الدعائم الأساسية لخطة التنمية لما بعد عام 2015

تهدف سلسلات المشاورات بشأن الصحة والأمن الغذائي والتغذية التي يسهّلها الفاو، وبرنامج الأغذية العالمي وشركاء رئيسيون إلى الوصول إلى توافق في الآراء بشأن ملامح خطة تحدّد على نحو ملائم حاجات التنمية لدى الأجيال الحاضرة والمقبلة، وتكون قادرة على بلورة هذه الأولويات بشكل أهداف تنمية واضحة يسهل التعريف بها، وتسمح بتوجيه إجراءات سياساتية متماسكة على الصعيد العالمي، والإقليمي، والوطني.

ويرد أدناه توليف للآراء ووجهات النظر التي عبّرت عنها مجموعة من أصحاب المصلحة حول ما يجب أن تتضمنه خطة التنمية لما بعد عام 2015، فيما يرمي العالم إلى استئصال الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي. وكلّ هذا يعكس معرفة وموقفاً راسخين في صفوف الأطراف المطلعين على ما يلزم لتحقيق هذه الأهداف. ومن الأهمية بمكان استكمال هذه الخطوة بموقف استشاري يجمع بين الاستمرارية وعناصر ابتكارية.

ما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن المقترحات الواردة أدناه تعكس الآراء الغالبة الورد من المدخلات المتنوّعة. وقد دُعمت بعض المقترحات بأدلة تجريبية، فيما ارتكز البعض الآخر منها على حجج منطقية.

نطاق خطة التنمية لما بعد عام 2015

قدّمت المجتمعات المعنية بالأمن الغذائي والتغذية من جميع أنحاء العالم مجموعة من التعليقات حول وضع الخطة والإطار لما بعد عام 2015. ووردت الملاحظات عبر طائفة من القنوات. واستناداً إلى المواد التي جرت مراجعتها، والمشاورات عبر الإنترنت، يُقترح عدد من القضايا الرئيسية الشاملة لعدة قطاعات من أجل صقل عملية صياغة مجموعة تالية من الأهداف المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك تلك المجمعّة تحت تحدي القضاء على الجوع⁸:

- ضمان الاستدامة – من حيث نُظم استهلاك الأغذية وإنتاجها التي تحقق الأمن الغذائي وتغذية جيّدة، فيما تحافظ في الوقت عينه على رفاه الأجيال المقبلة؛
- زيادة القدرة على التحمّل في النظم الزراعية والغذائية، وفي سبل العيش، وبخاصة إزاء تأثيرات تغيّر المناخ والصدمات السياسية والاقتصادية المستقبلية الممكنة؛

⁸ بصورة عامة، قال المشاركون في المشاورة عبر الإنترنت إنهم دعموا تحدي القضاء على الجوع، وإن مستوى التطلّعات كان ملائماً. بيد أنهم طلبوا أن توضع غايات محدّدة زمنياً، بما أن عام 2030 اعتُبر مهلة زمنية غير معقولة لتحقيق "أهداف القضاء على الجوع".

- التشديد على نحو أكبر على *النُهج القائمة على الحقوق*، بما في ذلك الحق في الغذاء، والحق في حيازة الأراضي، والغابات، ومصائد الأسماك، والموارد الطبيعية على نحو مأمون ومستدام؛
- تحسين *الحوكمة*، مع التركيز بصورة خاصة على تقليص عدم المساواة وضمان الشفافية وإدراجها في العملية التشريعية وعمليات أخرى لوضع القواعد؛
- إدماج *نُظم الحماية الاجتماعية* في المعونة الغذائية من أجل تحسين الكفاءة والشمولية؛
- تعزيز *المساواة بين الجنسين*، وهو شرط رئيسي هام لتسريع التقدم من أجل الحد من انعدام الأمن الغذائي، والجوع، وسوء التغذية؛
- *مواءمة الاستجابات القائمة على الأغذية مع تدخلات الصحة العامة* على المستويات كافة.

وإضافة إلى القضايا أعلاه الشاملة لعدة القطاعات، نتطرق بالتفصيل في ما يلي إلى المجالات الثلاثة التي تستحق اهتماماً خاصاً في سياق هذه المشاورة المواضيعية: (1) الحاجة إلى تركيز أكبر على التغذية؛ (2) الدعوة إلى وضع نهج أكثر شمولية للأمن الغذائي؛ و(3) دعوات لتحسين الحوكمة والنُهج القائمة على الحقوق في معالجة الشواغل المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية.

تركيز أكبر على التغذية

ثمة توافق كبير في الآراء على أن التغذية أُغفلت إجمالاً في عملية الأهداف الإنمائية للألفية، وأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 يجب أن تركز على التغذية. كما يجب أن تعالج هذه الخطة الشاغلين المتوازيين المتمثلين في نقص التغذية والاستهلاك المفرط، نظراً للانعكاسات الملحوظة الناجمة عن الامتناع عن العمل، وكلفتها على الحكومات والمجتمع. فنقص التغذية يؤدي إلى نمو جسدي وفكري دون المستوى الأمثل، وإلى نتائج تربوية سيئة، ومقاومة أقل للأمراض، وازدياد خطر الإصابة بأمراض مزمنة في سنّ الرشد، وإعاقة الإنتاجية- وهي جميعها عوامل تخفض الطاقة الاقتصادية لدى الأفراد والمجتمعات، وتديم الفقر. وكذلك الاستهلاك المفرط يزيد من خطر الإصابة بأمراض مزمنة وما يصاحبها من تكاليف الرعاية الصحية. وفي إطار الهدف الواسع النطاق، يظهر عدد من القضايا الفرعية المهمة من المشاورة عبر الإنترنت والأدبيات ذات الصلة:

(1)- يمثل انعدام الأمن الغذائي أحد أسباب نقص التغذية. إنما لا يتحقق الأمن الغذائي إلا حين يترافق الوصول إلى نظام تغذوي ملائم ببيئة صحية، بما فيها الحصول على مياه آمنة وخدمات صحية ورعاية ملائمة. ومن شأن الأهداف المقبلة أن تعكس الترابط بين هذه القضايا التنموية، وأن توفر استجابات مستدامة.

(2)- إن الأيام الألف الأولى من الحياة، أي الفترة بين التكوين وعمر السنتين هي فترة حاسمة في بقاء صغار الأطفال، ونموهم، وتنميتهم كما أنها تحدّد الحالة الصحية والتغذوية المقبلة لأي فرد. وينبغي دمج هذا الاعتبار في جميع السياسات، والبرامج، والمشاريع ذات الصلة. ففي الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي وفي المجتمعات المستضعفة، يجب إيلاء اهتمام خاص للأفراد ذوي حاجات تغذوية خاصة. ومن شأن الدعم السياساتي والاجتماعي أن يسمح للمرأة بإرضاع أطفالها خلال الأشهر الستة الأولى.

- (3) - وتفضي الأمراض ذات الصلة بالنظم الغذائية والمربطة بالسمنة إلى تكلفة ضريبية أو اقتصادية أو بشرية واسعة ومنتامية. فالنظم الغذائية المتوازنة والآمنة تحول دون جميع أشكال سوء التغذية. كما أن المغذيات الدقيقة ضرورية للصحة، وللنمو الجسدي والفكري. لذا، يجب أن ترمي السياسات إلى تحسين استهلاك الأغذية، وألا تقتصر على توافر السلع الغذائية الرئيسية والسعرات الحرارية.
- (4) - ويتم الإقرار بأن ممارسات الرعاية الملائمة ضرورية للتغذية الجيدة. فالممارسات الأكثر فعالية راسخة إنما قد تحتاج لمزيد من التعزيز. وينبغي إرضاع الرضع وصغار الأطفال بصورة فورية وحصرية إلى حد ستة أشهر. ثم ينبغي إدخال أغذية مكملّة آمنة وملائمة من الناحية التغذوية للرضع على أن يتواصل الإرضاع إلى حدّ عمر السنتين.
- (5) - كما أن الصحة الوقائية والنظافة أساسيتان؛ لذا، يجب أن تدعم البرامج والمشاريع نظم رعاية ملائمة للأسر والمجتمعات.

ضمان نهج شامل للأمن الغذائي

إن العديد من الوثائق الناجمة عن المشاورة الواسعة النطاق التي جرت عقب أزمة ارتفاع أسعار الأغذية في الفترة 2008-2009 دعا إلى اتخاذ إجراءات خاصة لمعالجة الشواغل المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية. وتشمل هذه الوثائق بيان لأكويلا المشترك بشأن الأمن الغذائي العالمي عام 2009، وإطار العمل الشامل الصادر عن فريق المهام الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمية، ما يعرّز الحاجة إلى نهج "ذي اتجاهين"، والإطار العالمي المستدام للأمن الغذائي والتغذية الذي اعتمده مؤخراً لجنة الأمن الغذائي العالمي، ومختلف البيانات الصادرة في سياق قمة ريو 20+، بما في ذلك تحدي القضاء على الجوع. وقد شكّلت هذه الوثائق مراجع رئيسية للمشاورة عبر الإنترنت، كما تمّت المصادقة بطريقة أو بأخرى على الحجج الواردة في هذه الوثائق. وبصورة عامة، من المحبذ جداً وضع نهج موسّع لمعالجة شواغل الأمن الغذائي.

وتمّ التشديد بصورة خاصة على الحاجة إلى توافر الأغذية لمواكبة النمو السريع المتوقع في الطلب العالمي على الأغذية. وجزءاً من الاستجابة يستوجب زيادات في الإنتاجية - بطرق مستدامة، ومنصفة، وقادرة على التحمّل. ومن المسلّم به أيضاً أن إنتاج الأغذية يجب أن يتزايد في وجه تضائل الموارد وتنامي المنافسة على هذه الموارد. كذلك، يجب أن يزداد الإنتاج في كلّ وحدة من الأراضي، مع استخدام قدر أقلّ من المياه والأسمدة والمبيدات. ويمكن رفع الإمدادات الغذائية الإجمالية على نحو ملحوظ من خلال خفض نسبة الفاقد والخسارة من الأغذية المنتجة، والمقدّرة بـ 30 في المائة. وكان البعض قد دعا إلى التقليل من تحويل الموارد الغذائية المحدودة إلى الوقود الحيوي والأعلاف الحيوانية.

والاستثمارات ضرورية أيضاً بحيث يكون الإنتاج الزراعي أكثر قدرة على تحمّل تأثيرات تغيّر المناخ وغيرها من الصدمات الاقتصادية والسياسية، على أن يشمل دعم القطاع الزراعي دعماً يستهدف أصحاب الحيازات الصغيرة، وبخاصة النساء منهم. كذلك، فإن نظم الحيازة المسؤولة ضرورية لضمان حقوق الحصول على أراضٍ، ومصادر أسماك،

وغابات بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعتمدون على هذه الموارد. وقد تمت الإشارة إلى أن الزراعة التي يمارسها أصحاب الحيازات الصغيرة تُعتبر أساسية لتحقيق أهداف عديدة في العديد من سياقات البلدان النامية.

لا شك في أن ضمان الحصول الاقتصادي والمادي على الأغذية لا يزال يشكل إحدى الركائز الرئيسية للأمن الغذائي. ونظراً إلى أن إمكان تحمّل تكاليف الأغذية يتّصل إلى حدّ بعيد بمسألة الدخل، فهو يرتبط بالخطّة الأوسع نطاقاً والرامية إلى مكافحة الفقر. وإلى جانب الإقرار بالتحدي المتنامي لتلبية حاجات عدد متزايد من سكان المدن، تمّ تسليط الضوء على ضرورة تعزيز دخل أصحاب الحيازات الصغيرة وسكان الأرياف، ووضع نُظم للحماية الاجتماعية، بما في ذلك المعونة الغذائية، وتوسيع نطاق شبكات الأمان باعتبارها مجالات ذات أولوية بالنسبة إلى خطة التنمية لما بعد عام 2015. ورداً على بعض الأسئلة المتصلة بسياسة أسعار الأغذية، دعا بعض المشاركين في المشاورة عبر الإنترنت إلى زيادة تحرير الأسواق فيما دعا البعض الآخر إلى تدخلات حكومية في أسواق الأغذية.

تحسين الحوكمة وحقوق الإنسان

من المتفق عليه بصورة عامة أنه يمكن الوقاية من سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي إلى حدّ كبير، نظراً إلى أن الأسباب والحلول معروفة عامة. لذا، يتأثر معدل التقدم في الحدّ من انعدام الأمن الغذائي والجوع وسوء التغذية بصورة ملحوظة بمستوى الالتزام والدعم السياسيين. لذا، ثمة دعم كبير لتعزيز التزام سياسي أقوى من أجل ضمان أن تُعالج الشواغل المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية على نحو ملائم في خطة التنمية لما بعد عام 2015.

وتقدّم اقتراح رئيسي بالأخص تقتصر خطة التنمية لما بعد عام 2015 على تحديد النتائج، بل أن تحدّد أيضاً الإجراءات الملموسة التي يتوجب على الحكومات اتخاذها. ويجب أن يتعرّز الالتزام السياسي من خلال توطيد المشاركة الوطنية في تحديد عناصر الأهداف والغايات. كذلك، يجب أن يتوفّر حيز واسع لصياغة سياسة وطنية وتكليفها مع الظروف المحلية، بتوجيه من رؤية عامة والمبادئ الكامنة فيها. ما من مخططات إستراتيجية الأمن الغذائي والتغذية، كما أنه ثمة توافق واضح بأنه لا يوجد نمط واحد يناسب الجميع.

وهناك دعوة قوية، وبخاصة من مناصري المجتمع المدني، إلى وجوب أن توجّه المعايير والمبادئ التي تقوم عليها حقوق الإنسان صياغة أهداف التنمية لما بعد عام 2015. فبالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية، هذا يقضي بوضع إطار تشريعي، وسياساتي واستراتيجي مع الإشارة إلى المبادئ التوجيهية الطوعية لكل منها⁹. والشرط المكمل يقضي بوضع آليات مساءلة قوية لضمان مساءلة الحكومات في ما يخصّ تحقيق حقوق الإنسان.

⁹ الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم إنجاز الحق في الغذاء الكافي بالتدرّج في سياق الأمن الغذائي على المستوى الوطني، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي، ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.

العناصر الأُولية للرصد

وإلى حين تبدأ هيكلية خطة التنمية لما بعد عام 2015 ومحتواها بالبلورة، من السابق لأوانه تحديد غايات ومؤشرات ملموسة. إنما قُدمت بعض المساهمات الأولى بشأن مبادئ نظام الرصد ومضمونه. وقد تشكلت هذه المساهمات مدخلات تأخذها في الاعتبار على نحو أكبر مجموعات مفوّضة تفويضاً ملائماً بما فيها، مجموعة العمل المعنية بالرصد وتحديد الغايات التابعة لفريق عمل منظومة الأمم المتحدة.

وثمة دعم واسع للاستمرار في العمل على عدد محدود من الغايات الملموسة، والكميّة، والمحدّدة زمنياً (من 10 إلى 25 عاماً)، والمؤشرات المصاحبة لها. وتُعتبر شفافية الغايات جزءاً لا يتجزأ من قيمة الأهداف الإنمائية للألفية، كما أنها ترتبط بوضع أطر للمساءلة. ويُعتقد بشدة أنه يجب أن يظهر تقدّم قابل للقياس للحفاظ على الاستثمارات والالتزامات الضرورية لتحقيق الأهداف، أو لجذبها.

وينبغي على الإطار الجديد أن يشمل مؤشرات وغايات متصلة بالمدخلات، والعمليات، والتأثيرات. وهذا سوف يعزّز إطار المساءلة. فمن الصعب مساءلة الحكومات فقط بشأن النواتج التي قد تُعزى إلى أسباب مختلفة ودولية. وبالتالي، من الأسهل مساءلتها بشأن التزاماتها في ما يخصّ الإنفاق، وإصلاح السياسات، والمصادقة على موثيق وحقوق.

وينبغي تجزئة المؤشرات قدر الإمكان لتسليط الضوء على عدم المساواة أو التمييز بين مجموعات السكان وفقاً لمواقع تواجدها (المناطق الريفية/الحضرية)، وعمرها، وجنسها. ويمكن أن يُتاح للبلدان المرافق لتقديم غاياتها الطوعية المحدّدة والخاصة بها. ويجب أن تسعى الغايات الوطنية إلى إجراء تحسينات واقعية في الحالة الأساسية، مع الأخذ في الاعتبار الاتجاهات الكامنة. وهذا من شأنه أن يساهم في تعزيز الحسّ بالملكية الوطنية.

والرصد الفعال يعتمد على القدرة على تحسين حسن توقيت الإحصائيات الأساسية وموثوقيتها. وبالتالي، يجب أن تلقى الاستثمارات قي النظم الإحصائية ونظم معلومات أخرى الدعم من خلال خطة التنمية لما بعد عام 2015.

الغايات والمؤشرات

سيتمّ اختيار المؤشرات المحدّدة بناءً على التحديد النهائي لما نحاول إنجازه (تحديد الأهداف والغايات)، وعلى المقياس الفني الأفضل، وما يمكن جمعه. وثمة توافق عام في الآراء على الحاجة إلى تحسين المؤشرات المستخدمة في الأهداف الإنمائية للألفية لقياس الجوع وسوء التغذية. وعلاوةً على ذلك، فإن إطاراً أكثر تطوراً قد يستوجب مجموعة أكثر عصريّة من المؤشرات.

وتحدّي القضاء على الجوع يحدّد خمس غايات متصلة بالحصول على الأغذية، والتوقّف عن النمو، واستدامة النظم الغذائية، وإنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة، وهدر الأغذية. وقد ولد هذا المقترح تعليقات كثيرة في المناقشات عبر الإنترنت. وظهر دعم عام لعدد محدود من الغايات والأولويات المقترحة، إنما لا يزال تحديد مستويات ملائمة للغايات والمؤشرات المتصلة بها يشكل نقطة جدال. وعلاوة على ذلك، ومن أجل تلافي انتقادات مماثلة لتلك التي تمّ توجيهها للإطار الحالي للأهداف الإنمائية للألفية، من شأن إطار مستقبلي أن يتيح الأخذ في الاعتبار خطوط الأساس بالنسبة إلى كلّ بلد، والتي سيتمّ الاستناد إليها لقياس التقدّم.

لقد بُذلت جهود منذ وقت طويل لتحديد المؤشرات والمعايير من أجل قياس جوانب الأمن الغذائي والتغذية. وتشمل هذه الجهود معايير النمو الصادرة عن منظمة الصحة العالمية عام 2006، ومعايير SPHERE، إضافة إلى العمل الجاري الذي تقوم به مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالرصد والتابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي. ويمكن الاستناد إلى مداولات هذه المجموعات وخبرتها لوضع قائمة دقيقة من المؤشرات لأهداف وغايات مختارة.

ويظهر دعم قوي أيضاً لاستبدال نقص الوزن بالتوقف عن النمو¹⁰ كمؤشر أولي لسوء التغذية. وهذا يتماشى مع ضرورة إيجاد حلول تنموية مستدامة مع تركيز خاص على الفرصة التي توفرها الأيام الألف الأولى من الحياة. وإن إدراج مقياس يستند إلى تنوع النظم الغذائية يلقي دعماً واسعاً كبديل متين لاستهلاك الأغذية على المستوى الفردي، وكمؤشر مباشر لنوعية النظام الغذائي. وتتواجد مؤشرات في كلّ من منظمة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية من قبيل "النظام الغذائي الأدنى المقبول" بالنسبة إلى الأطفال، واحتسابات سلّة الأغذية في التحاليل على مستوى الأسرة. ومن الأفضل أن تُجرى المؤشرات أيضاً حسب الفترات الزمنية بحيث تبيّن الطابع الدوري الذي تتسم به ظروف الأمن الغذائي والتغذية.

¹⁰ التبليغ عن التوقف عن النمو بالنسبة إلى الأطفال دون الخامسة من العمر وعن الأطفال دون السنتين بحسب الجنس.